

الخاتمة العامة

حاولنا من خلال هذا البحث رسم استراتيجية للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، و جعله مصدرا رئيسيا لتنويع العائدات، حيث قمنا بطرح الإشكالية التالية: "إذا كان الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على عائدات المحروقات من جهة، في الوقت الذي تعتبر فيه السياحة صناعة العصر من جهة أخرى، فما هي الآليات والخطوات الواجب إتباعها لجعل القطاع السياحي وسيلة لتنويع عائدات اقتصاد الجزائر؟"، و للإجابة على الإشكالية السابقة تدرجنا في دراستنا بداية باستكشاف مجموعة من المعارف النظرية حول السياحة من تعاريفها و مراحل تطورها تاريخيا، وصولا لوضعية الصناعة السياحة على مستوى العالم في السنوات الأخيرة.

قبل رسم الاستراتيجية، تطرقنا إلى تشخيص عام لوضعية الاقتصاد الجزائري، و ذلك من خلال دراسة مختلف البيانات و المؤشرات و الإحصائيات خلال الفترة الممتدة من 1963 إلى غاية 2011، بهدف الإجابة عن أحد أهم إشكاليات البحث: هل الاقتصاد الجزائري بحاجة فعلا إلى تنويع عائداته؟، ثم تناولنا في الفصل الثالث الامكانيات و المقومات السياحية للجزائر تمهيدا لوضع الخطة الاستراتيجية اللازمة لبناء اقتصاد جزائري بعائدات متنوعة.

بعد إجراء الدراسة و البحث توصلنا إلى ما يلي:

أولا: اختبار الفرضية

سعيانا من خلال البحث إلى التأكد من مدى صحة الفرضية السابقة:

"يمكن اعتبار السياحة في الجزائر قطاعا استراتيجيا يمكن من خلاله الوصول إلى تنويع العائدات".

تأكدنا من صحة الفرضية المطروحة من خلال تحليل اتجاهات حركة السياحة العالمية خلال الأربع سنوات الماضية، توصلنا إلى أن الخدمات السياحية تمثل حوالي 30% من مجموع مبادلات الخدمات عبر العالم، كما أن إيرادات القطاع السياحي في بعض الدول (كفرنسا، إسبانيا و الولايات المتحدة) و التي فاقت 60 مليار دولار سنويا قد تجاوزت إيرادات الاقتصاد الجزائر من عائدات المحروقات و التي تتراوح ما بين 50 و 55 مليار دولار في السنة كأقصى تقدير.

كما أن دراسة العوامل المؤثرة في ارتفاع و انخفاض أسعار النفط (من خلال الفصل الثاني)، و التي تبين من خلالها أن معظم هذه العوامل يصعب التحكم بها، إضافة إلى كون النفط صناعة غير مستقبلية لاسيما مع ظهور طاقات بديلة، ناهيك عن كونه صناعة استخراجية. و بالتالي فإن ضرورة البحث عن بديل لهذه السلعة أصبح ضرورة حتمية. و اعتمادا على دراسة مقومات السياحة في الجزائر، لاسيما الطبيعية و التاريخية منها. إضافة إلى أخذ عينات و أمثلة عن تجارب دول أخرى و التي نجحت في التخلص من تبعيتها لعائدات النفط، و بناء اقتصاد متنوع تحتل فيه السياحة مكانة استراتيجية.

من خلال ما سبق، تأكدنا من صحة الفرضية القائمة على اعتبار القطاع السياحي كبديل استراتيجي لتنويع العائدات.

ثانيا: نتائج للبحث

توصلنا في نهاية البحث إلى جملة من النتائج، نوضحها كما يلي:

- أصبحت السياحة في عصرنا الحالي صناعة متكاملة، ذات آفاق مستقبلية واسعة، حيث يظهر ذلك من خلال التطور الكبير الذي تشهده خلال السنوات الأخيرة، و المنافسة الشديدة بين مختلف الوجهات السياحية عبر العالم.
- لا تحتاج الصناعة السياحية إلى استثمارات ضخمة، أو معرفة تكنولوجية و تقنية عالية، بقدر ما تحتاج إلى التوظيف السليم للمقومات الطبيعية، البشرية، الثقافية و الحضارية، و يظهر ذلك واضحا من خلال تجارب بعض الدول الرائدة في مجال السياحة (إسبانيا، فرنسا و إيطاليا) و التي تمكنت من استقطاب أهم عائدات المبادلات في المجال السياحي عن طريق التوظيف الصحيح لموروثاتها الحضارية، و تقديم خدمات سياحية متنوعة.
- للسياحة آثار مختلفة ذات جوانب متعددة: اجتماعية، اقتصادية و بيئية، كما تتنوع هذه الآثار ما بين الإيجابية منها و السلبية، غير أننا توصلنا إلى أن أغلبها تميز بالإيجابية في التأثير، بينما تتواصل الأبحاث لإيجاد طريقة للحد من أثر السياحة السلبية (على البيئة خصوصا) من خلال استكشاف مفاهيم جديدة، و آليات متنوعة لخلق التوازن بين الأنشطة السياحة و البيئة التي تتواجد فيها.

- بخصوص الاقتصاد الجزائري، و من خلال تتبع البيانات و جمعها و تحليلها، استنتجنا أن هذا الأخير يعتمد بشكل كبير على عائدات المحروقات، و التي تؤثر بدورها على التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري.
- سجلنا محاولات متعددة و متكررة لتخطيط استراتيجيات تنويع العائدات، إلا أن النتائج أثبتت عدم فعالية هذه المخططات السابقة.
- يتميز الاقتصاد الجزائري باعتماد مفرط على المحروقات كمصدر للعائدات، و هو ما يعتبر أمرا سلبيا من الناحية الاقتصادية، نظرا للتذبذب الكبير الذي تشهده أسعار النفط.
- يعتبر البحث عن مورد بديل للمحروقات ضرورة ملحة و عاجلة للاقتصاد الجزائري.
- تتمتع الجزائر بامكانيات و مقومات سياحية كبيرة و متنوعة، لكنها بحاجة إلى التوظيف الصحيح في بناء أنشطة سياحية.

ثالثا: التوصيات

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال بحثنا هذا نقدم مجموعة من التوصيات:

- يعتبر من الضروري البدء بوضع قاعدة متينة للاستثمار السياحي، من خلال تهيئة البنية التحتية لإقامة هذه الأنشطة.
- لا بد من مراعاة التدرج الزمني في التخطيط لتنمية سياحية شاملة.
- ضرورة تحديد الأهداف و ترجمتها في شكل: نقدي و مادي، إضافة إلى وضع جهاز مراقبة و رصد لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية، و تقييمها دوريا
- القيام بتنسيق شامل و متواصل بين جميع القطاعات ذات الصلة بالأنشطة السياحية، كالنقل والأشغال العمومية و الاتصالات.
- تنمية الكفاءات البشرية بالشكل الذي يمكن من ممارسة النشاط السياحي بشكل سليم وتكثيف عمليات التكوين وتكييفها مع القطاع بكامله (الاستقبال، الإعلام، النقل، خدمات الإطعام).

- أن يتم تحديد وتوزيع الاستثمارات حسب النشاطات و المناطق و أن يتم وضع مخططات للتهيئة مع الأخذ في عين الاعتبار الاتجاهات و التعليمات المتعلقة بحماية البيئة مع مراعاة التنمية المستدامة.
- التخفيف من الإجراءات الإدارية و غيرها من العوائق التي تأخر من انطلاق أشغال الاستثمار السياحي.
- محاولة إدخال الثقافة السياحية للمواطنين الجزائريين من خلال إثراء البرامج المدرسية و الإعلام وما يساهم به من نشر لهذه الثقافة ، وذلك لأن مساهمة السكان المحليين يعتبر شرطا أساسيا في نجاح ترقية السياحة ، من خلال مساهمتهم في توفير المناخ الملائم للسياح ، كما أنهم يشكلون أفضل ضمان للدفاع عن التراث السياحي و تنميته

رابعاً: آفاق البحث

بعد الانتهاء من دراسة إشكالتنا، و محاولة قيامنا برسم استراتيجية عامة من خلال بحثنا، تبين لنا وجود المزيد من الجوانب و التي هي بحاجة إلى بحوث معمقة و مطولة، نذكر من بينها:

- آليات تمويل المشاريع السياحية في الجزائر.
- إجراءات التنسيق بين القطاع السياحي و القطاعات العامة الأخرى.
- كيفيات ترقية المنتج السياحي الجزائري و خلق ميزة تنافسية للوجهة الجزائرية.